

فلا قطع في الاصح ولا يقطع مختلس ومنتخب
وجا حد ودبعة ولو نقب وعادة في ليلة اخرى
فسرق قطع في الاصح قلت هذا الذي يعلم المالك
لنقب ولم يظهر للطرفين والا فلا يقطع قطعا
والله اعلم ولو نقب وأخرج غيره فلا قطع ولو تعاون
في النقب وانفراد احدهما بالاخراج أو وضعه
بقرب النقب فأخرجه اخر قطع المخرج ولو وضعه
بوسط نقبه فأخذه خارج وهو يساوي صاحبين
لم يقطع في الاظهر ولو مالكا الى خارج حرنا
وضعه ما جاز أو ظهر دابة سارية أو عرضة
هابة فأخرجه قطع أو افقه فشت بوضعه
فلا في الاصح ولا يضمن حر بيده ولا يقطع
فلكه ابي الاصح ولو نام عبد على بعير ففاده وأخرج
عن القافلة قطع أو حر فلا في الاصح ولو نقل
من بيت مغلق الى صحن دار لم يقطع قطع

والا

والا فلا وقيل انهما فاعلم قطع وبيته خانه
وصحة كبيت ودار في الاصح فصل لا يقطع صبي
وهجنون ومكدة ويقطه مسلم وذمبي مال مسلم
وذمبي وفي معاهدة اقوال احسنها ان شرط قطعه
بشرقه قطع والا فلا قلت الاظهر عند الجوهري
لا قطع والله اعلم وتثبت السرقة بيمين المدعى
المردودة في الاصح وبقرار السارق والمذهب
قبول رجوعه ومن آقر بعضود فله تعالى فالصحيح
ان للقاضي ان يعرض له بالرجوع ولا يقول ارجع
ولو اقر بلا دعوى انه سرق مال زيد الغائب لم يقطع
في الحال بل ينظر حضوره في الاصح أو انه اكره ائمة
غائب على رنا حد في الحال في الاصح وتثبت شهادة
رجلين فلو شهد رجل وامرأتان ثبت المال ولا
قطع وشتر طر كرا الشاهد بين شر وط السرقة
ولو اختلفت شاهدان لقوله سرق بكرة والاخر